20021210-0002-R

النهار

التذكير بالمخطوفين في يوم حقوق الانسان

الأمم المتحدة: انتشار الانتهاكات مخيف والمطلوب حماية القانون وتأهيله

في الذكرى الـ٥٤ للاعلان العالمي لحقوق الانسان، وزع المكتب الاعلامي للامم المتحدة كلمة المفوض السامي لحقوق الانسان سيرجيو دي ميليو في المناسبة.

وقال دي ميليو: "ان الاعلان يشكل وثيقة مهمة ودائمة تجسد الطموحات العميقة للانسانية جمعاء في العيش الكريم والمساواة والامن. ويشمل الاعلان الحد الادنى للمعايير الاساسية في مجال حقوق الانسان التي ساهمت في تحويل قضايا البشرية الاخلاقية اطرا قانونية ملزمة. حقوق الانسان، المحمية بحكم القانون، يطالب بها المجتمع المدني (...) ولكن هناك تحديات كبرى تواجهها حاليا. وفي هذه المناسبة ادعوكم الي التفكير خصوصا بالاعداد الهائلة من المدنيين الذين ما زالوا يعيشون تحت وطأة الحروب والنزاعات المسلحة ويعانون اشد الويلات التي لا بد من ان تغضب الضمير العالمي. الى كثيرين منا تبدو هذه الحروب والفظاعات احداثا بعيدة جدا ولا نرى وقائعها ونتائجها كمعاناة انسانية الا عبر وسائل الاعلام. اما بالنسبة الى الملايين من ضحايا النزاعات المسلحة، فالحرب تمثل واقع معاناة يومية (...)".

ان مدى انتشار هذه الانتهاكات الصارخة والجسيمة لحقوق الانسان والخروق الفاضحة للقوانين والاعراف الانسانية يبدو مخيفا في ايامنا هذه. ولعل سريان مفعول اتفاق روما، الذي انشأ محكمة الجنايات الدولية، يبعث على الامل في وضع حد نهائي لحروب الابادة والقتل الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية.

فلنعمل معا على ايجاد استراتيجيا شاملة ترتكز في شكل اساسي على منع نشوب النزاعات المسلحة ومعالجة اسبابها كما تسعى الى حماية المدنيين في مناطق النزاع والى وقف الحروب واعادة السلام وصولا الى اعادة بناء المجتمعات التي دمرتها الحروب على اسس قوية لاحترام حقوق الانسان.

لعل افضل خيار لمنع اندلاع النزاعات المسلحة والحد منها وايجاد حلول لها ووضع حد نهائي لها هو باعادة تأهيل حكم القانون وحمايته، ولعل اكبر شاهد على فشل حكم القانون هو هذه الحروب والنزاعات المسلحة ولا بد لنا من الخروج من دائرة العنف هذه. فحيث تسلب حقوق الناس وتنتهك كرامتهم بقوة السلاح، لا بد للمسؤولين عن هذه الانتهاكات من مواجهة حكم القانون وحيث يجلب الارهاب البؤس، فلا بد للفاعلين من مواجهة حكم القانون. ولنصر على تطبيق المعايير الاساسية لحقوق الانسان والكرامة الانسانية على كل دولة وكل مجموعة مسلحة وعلى كل فرد وتجمع بشري وعلى كل مؤسسة رسمية وخاصة".

وللمناسبة ايضا عقدت "لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية في لبنان اجتماعها السنوي واصدرت بيانا جاء فيه:

"- ان اللجنة تأسف اشد الاسف لعدم اذاعة اي بيان عن قضية المخطوفين والمفقودين رغم مرور ما يناهز ستة اشهر على الموعد الذي حددته اللجنة الرسمية وهو موعد ممدد اصلا. وفي هذا الاطار تناشد لجنة الدفاع اللجنة الرسمية الاسراع في تقديم تقريرها الموعود.

- ان لجنة الدفاع ترى في كلام احد الوزراء عن تلقيه توجيهات من خارج مجلس الوزراء ورئيسه اي رئيس الوزراء خروجا عن الدستور ونصوصه (...)

- ان اللجنة ترى في ما صدر عن اعلى مرجع قضائي من تدخل السياسة والسياسيين في عمل القضاء هو تأكيد لعدم فصل السلطات في لبنان عملا بنصوص الدستور. وهو اي هذا الكلام يلقي ظلالا من الشك على قضية اقفال محطة الـ "ام. تي. في".

- ترى اللجنة ان الخطورة في ما وصلت اليه البلاد يكمن في نغمة التخوين والعمالة للعدو عندما ترى السلطة ان كلام البعض من معارضيها لا يعجبها.

- تسأل اللجنة عن مصير الشكوى التي تقدم بها رئيسها ضد شارون والاطراف اللبنانيين وكل من يظهره التحقيق في قضية مجزرة صبرا وشاتيلا.

- تلاحظ اللجنة تحسنا في اوضاع السجون وهي تطالب السلطات الرسمية بالعمل على تطوير هذا التحسن.

- ترى اللجنة ان يكف بعض الاجهزة عن اختراع عوائق تسد على التجمعات الحقيقية حقها في التجمع والتظاهر والتعبير عن الرأي (...)

كذلك عقدت "لجنة اهالي المخطوفين" ولجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية اجتماعا استثنائيا اصدرتا على اثره بيانا طالبتا فيه "الدولة واللجنة باصدار تقرير عن المخطوفين والمفقودين بسرعة حتى يتسنى للاهالي معرفة مصير اولادهم". وناشدت "المنظمات والهيئات المحلية والدولية المعنية بحقوق الانسان ان تسارع الى الطلب الى الدولة اللبنانية وعبر تقرير اللجنة المكلفة تركيز الضوء على هذه القضية الانسانية المحقة".

على صعيد آخر، ناشدت "لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية" الامم المتحدة والمنظمات الانسانية "ممارسة اقصى الضغوط على اسرائيل لاطلاق المعتقلين".

ودعت في بيان امس، الى "جعل العاشر من كانون الاول، وهو اليوم العالمي لحقوق الانسان، يوما تضامنيا مع المعتقلين، والتنديد بالصمت العربي عن المجازر الاسرائيلية والمشاركة في احياء اليوم العالمي امام بيت الامم المتحدة".

ونددت اللجنة "بالجريمة الوحشية التي اودت بالاسير المحرر رمزي نهرا وقريبه ايلي عيسى"، واعتبرتها "عملا ارهابيا وانتهاكا لسيادة لبنان وقتلا لمواطنين كان لهما دور مهم في تحرير ارض الوطن".

● تنظم منظمة العفو الدولية، المجموعات اللبنانية - مجموعة بيروت ٣ - ملتقى الاسبوع العالمي لحقوق الانسان في الجامعة العربية - كلية الهندسة من ١٦ الى ١٨ كانون الاول.

وسيمثل الملتقى فرصة للمدارس والمجموعات الشبابية للتعرف على مجموعة كبيرة من الجمعيات الاهلية والحقوقية والانسانية التي تتضافر جهودها وجهود الحكومات في تلبية حاجات المجتمعات، وتعمل على احترام حقوق الانسان وتفعيلها وتحسين مستوى الحياة بوسائل متطورة ومنسجمة مع المجتمع.